النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية

اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أخذوا ينظرون إلى الاقتصاد السياسي على أنه علم كسائر العلوم. فبعد أن كان الاقتصاد فناً وإدارة لموارد الدولة أضحى علماً قائماً بذاته.

ولكن الطابع الأساسي الذي تتسم به الأفكار الجديدة والذي يجعلها مناهضة ومناقضة للمركانتيلية هو طابعها الفردي. فهي تستند على المصلحة الشخصية كقاعدة لكل التصرفات الاقتصادية ،وهي قاعدة سليمة ، أي الدفاع عن الحرية الفردية والحيلولة دون تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، وقد كان سند هذه الأفكار أن الفعاليات البشرية إنما تحكمها قوانين طبيعية هي التعبير الحي عن الإرادة الإلهية .ولذلك اصطلح على تسمية المدرسة التي تضمنت تلك الأفكار بالمدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية، حيث سعت هذه المدرسة إلى تقديم نظرية شاملة حول الحياة الاقتصادية مستندة في ذلك إلى محاولة معرفة العلاقات التي تربط الإنسان بالعالم المادي (الطبيعة).

يشترك في الفكر الفيزوقراطي عدد من المفكرين على رأسهم مؤسس المدرسة الطبيب الفرنسي فرانسوا كنه. فبعد عمر طويل قضاه كطبيب لملك فرنسا لويس الخامس عشر ولحاشيته اهتم بالاقتصاد وهو على أعتاب الشيخوخة ونشر في عام ١٧٥٨ مؤلفاً بعنوان (اللوحة الاقتصادية) اعتبر حجر الأساس للفكر الفيزيوقراطي وإلى جانب كنة يوجد مجموعة من المفكرين الفيزيوقراطيين مثل ميرابو و ديبون دونيمور وريفيير و الأب بودو.

فما هي أهم مبادئ ونظريات المدرسة الفيزيوقراطية؟.

أولاً – مفهوم النظام الطبيعي:

النظام الطبيعي هو ذلك النظام الذي يتألف من القوانين الطبيعية التي يخضع اليها المجتمع، ويسود بشكل عفوي إذا احترمت العلاقات الضرورية الناتجة عن طبيعة الأشياء ، فهو نظام يتفق مع الإرادة الإلهية.

وما دامت العلاقات بين الناس تخضع إلى قوانين فالمهم التعرف على هذه القوانين من أجل إفساح المجال لعملها وإزالة كل العقبات التي تعيق عملها.

إن المشاهدة لا تسمح برؤية هذا النظام وهو غير موجود في الواقع المعاش، ولكن يمكن أن يكتشف بالفكر والاستدلال والحكمة فمن خلال الاستدلال وضع فرانسوا كنة لوحته الاقتصادية وحاول مع مؤيدوه اكتشاف قوانين النظام الطبيعي.

للعقل المكانة الأولى، عند الفيزيوقراط، فبواسطته يتم التوصل إلى معرفة قوانين الطبيعة. فبإعمال العقل نصل إلى الحقيقة وبالتعليم والتثقيف ننشر هذه الحقيقة على الملأ . لذلك فإن هذا النظام لا يكشف أسراره إلا لذوي العقول والأفكار النيرة المتفتحة. وأصحاب هذه العقول ، يقول الفيزيوقراطيون ، هم النبلاء والمالكون ورجال الدين والعلم، لذلك فواجبهم هو اكتشاف هذه القوانين الطبيعية وتعليمها للبشر، وعندما اكتشفوها وجدوها مطابقة لمصالحهم!! ، لذلك نراهم يحثون على احترام حق الملكية واحترام هيبة السلطة الحاكمة التي هي سلطتهم بالفعل، وكذلك احترام الحرية الفردية التي وضعوا لها شعاراً (دعوه يمر دعوه يعمل) أي دعوا الفرد يعمل ما يريد فإنه بذلك يحقق الخير العام عن طريق تحقيق منفعته الشخصية. (فالبداهة هي التي توفق بين المنفعة الشخصية والنفع العام من جهة وبين العدالة من جهة أخرى. فهي التي تضمن اتفاق المصالح بين السلطة والأمة .

إن حق الملكية هو حق أساسي لا بد منه لإنتاج الثروات ، وضمان هذا الحق هو السند الأساسي للنظام الاقتصادي في المجتمع . ويتطلب حق الملكية الاعتراف بحق الحرية . فالحرية هي جوهر النظام الطبيعي ولذا ينبغي ترك الحرية للأفراد في تصرفاتهم. وبذلك يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته بأكبر قدر ممكن وبأقل التكاليف وهنا يتحقق كمال السلوك الاقتصادي، هذا ويعتقد الفيزيوقراطيون أن تحقيق النظام الطبيعي يفترض قبل كل شيء وجود الملكية بأشكالها الثلاثة:

- الملكية الشخصية: أي حقة في الحرية.
- ملكية الأموال المنقولة: أي حق الإنسان في امتلاك ثمار أعماله.
- الملكية العقارية: أي ملكية الأرض وهذه الملكية لم تخلق بواسطة الإنسان.

نستنتج مما تقدم أن مضمون النظام الطبيعي يتحدد في النقاط التالية:

١- إن حق الملكية هو حق طبيعي، واحترام الملكية يتفق مع النظام الطبيعي.
٢- الحرية هي جوهر النظام ولذا يجب ترك الحرية للأفراد في تصرفاتهم.
٣- الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة فمصلحة كل فرد تتفق في النتيجة مع مصالح الآخرين.
٤- على الدولة فرض احترام الملكية والحرية وذلك عن طريق معرفة النظام الطبيعي وتعريف الناس به وبقوانينه وإيجاد الظروف التي تكفل سريان هذه القوانين.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن النظام الطبيعي هو:

أولاً: نظام أساسي تخضع له جميع المجتمعات التي تريد تحقيق مصالحها.

ثانياً: نظام أوجدته العناية الإلهية لتحقيق سعادة البشر.

ثالثاً: نظام لا يطبق استناداً إلى النصوص الإلهية وإنما فهمه ودراسته تتم من قبل طليعة المجتمع المثقفة التي تقدمه إلى كامل المجتمع من أجل التقيد به.

رابعاً: نظام يتطلب وجود سيادة ممثلة بسيادة الملك من أجل تطبيقه وإزالة العقبات التي تعترض سبيله.

ثانياً– النظريات الفيزيوقراطية:

كان للفيزيوقراط نظرة مختلفة إلى الثروة ومصادرها، فالثروة لديهم هي السلعة المادية وليس النقود كما أن مصدرها هو الإنتاج وليس التبادل، وقد تركز محور تحليل الفيزيوقراط في البحث عن الفائض في الإنتاج (المنتج الصافي بحسب تعبيرهم) وبعد أن اكتشفوه تابعوا تحليلهم متبعين دورة هذا المنتج بين طبقات المجتمع، وبناء على النتائج التي توصلوا إليها في تحليلهم صاغوا سياستهم الاقتصادية.

١– الفائض في الإنتاج (المنتج الصافي):

رأي الفيزيوقراط أن المنتج الصافي لا يتأتى إلا من الزراعة. فالأرض وحدها هي التي تعطي إضافة فوق ما يدخل فيها من نفقات في عملية الإنتاج وهي التي تتميز بالقدرة المتجددة على إحداث هذه الإضافة وتبنى فكرة الفيزيوقراط هذه على فهمهم للثروة . فالثروة لديهم هي كمية القيم التي يمكن استهلاكها حسب الرغبات دون أن يؤدي ذلك إلى شح المنبع الرئيسي لها، والمصدر الوحيد للقيم الذي يتمتع بهذه الصفة هو الأرض. فمنتجات الأرض – المواد الغذائية والمواد الأولية – هي منتجات دورية يمكن استهلاكها دون أن يؤدي ذلك إلى الافتقار أو يؤثر على مصدرها – الأرض – كما لا يمنع تجدد إنتاجها.

أما مجالات الإنتاج الأخرى فلا يمكن أن تحدث إضافة لما يدخل في عملية الإنتاج فيها من نفقات ، فالمعروف أن كل عملية إنتاجية لكي تتم لا بد بادئ ذي بدء من القيام ببعض المصاريف الضرورية (شراء مواد أولية وخدمات إنتاجية) وعند الحصول على السلعة لا بد من طرح تلك المصاريف حتى يمكن الحصول على ما يسمى بالمنتج الصافي، وهذا المنتج الصافي لا تعطيه سوى الزراعة ، فالزراعة **تضاعف** بينما الصناعة **تحول** والتجارة **تنقل**.

٢– طبقات المجتمع:

قسم الفيزيوقراط المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة، طبقة الملاك، والطبقة العقيمة.

الطبقة الأولى: الطبقة المنتجة :

- الطبقة المنتجة تتألف فقط من الزراع الذين بفضل عملهم يتم الحصول على المنتج الصافي.
- هي تلك الطبقة التي تعمل في الأرض.
- تنتج سنوياً ثروة المجتمع.
- تؤمن دخول ملاك الأراضي.

الطبقة الثانية : طبقة الملاك العقاريين:

- هذه الطبقة لا تشارك في عملية الإنتاج بشكل من الأشكال ومع ذلك فإنها تحصل على دخل يتمثل هذا في أجور الأرض التي تحصل عليها من المزارعين وفي الضرائب التي تجبيها.
- الفزيوقراطيين يبررون الدخل الذي تحصل عليه طبقة الملاك العقاريين:

أولاً: بفعل الخدمات التي تؤديها هذه الطبقة للعملية الإنتاجية وبالدور الاقتصادي الذي تلعبه، ويعتقدون أن طبقة الملاك العقاريين هذه هي دعامة النظام الطبيعي. ذلك بأن الملاك العقاريين هم الذين استصلحوا الأراضي وأنفقوا عليها ما يسميه الفيزيوقراطيون بالسلف العقارية أي النفقات اللازمة لجعل الأرض صالحة للزراعة ولرفع الأحجار وكل ما يعيق الزراعة منها ولإنشاء الأبنية والطرق اللازمة لجعل الزراعة ممكنة.

ثانياً: تبرير الملكية العقارية بمبرر النفع الاجتماعي ، إذ يقول الفيزيوقراطيون أن عملية استصلاح الأراضي تتوقف حتماً اذا لم يعترف لمن قام باستصلاح الأرض بحقه في جني ثمار ذلك، إذن فالملكية العقارية وبالتالي حق الملاك العقاريين في تقاضي دخل بسبب ملكيتهم للأرض ودون عمل لا بد منها للمحافظة على الإنتاج الزراعي.

الطبقة الثالثة: الطبقة العقيمة:

- هي مجموعة الصناع والتجار والمهن الحرة والخدم.
- لا يعود عقم هذه الطبقة إلى عدم الضرورة إليها أو إمكانية الاستغناء عنها، وإنما لأنها لا تخلق (منتجاً صافياً) كما هو الحال في الزراعة.
- ومع ذلك يفرق الفيزيوقراطيون بين عمل الصانع وعمل التاجر. فعمل الصانع على الرغم من أنه عقيم لا يخلق الثروة إلا أنه يؤدي إلى زيادة قيمة الأشياء المصنوعة . أما عمل التاجر فهو فضلاً عن كونه عقيماً فإنه لا يؤدي إلى زيادة في قيمة السلع.

٣- دوران الثروة (توزيع المنتج الصافي):

لعل الشهرة التي اكتسبها معلم الفيزيوقراط (فرانسوا كنه) إنما تعود لتحليله عملية تداول المنتج الصافي بين طبقات المجتمع. حيث يعتبر هذا التحليل أول محاولة لتقديم نظرية إجمالية لتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع وأول تصور لوجود دوران عفوي للثروات بحيث تنتقل من طبقة اجتماعية إلى أخرى.

قدم (كنه) شرحاً لدوران الثروة بين طبقات المجتمع المختلفة شبيهاً بدوران الدم في الجسم الإنساني.

فعلى أساس نظرية المنتج الصافي في الزراعة وانطلاقاً من فكرة تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات رسم (كنه) لوحة اقتصادية أوضح فيها كيف تنتقل الثروة من الطبقة المنتجة (الزراع) إلى غيرها من الطبقات ثم كيف تعود هذه الثروة ، بفعل الدورة الاقتصادية المشابهة للدورة الدموية ، إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها. ولكن كنه لم يأخذ بالاعتبار في لوحته الاقتصادية سوى دوران الثروة بين الطبقات متجاهلاً دورانها ضمن كل طبقة.

ومن أجل شرح آلية الدورة يفترض (كنه) أن قيمة المنتج الصافي هي (٥) مليار فرنك تم الحصول عليه بواسطة الزراع بعد أن صرفوا نفقات قدرها بـ (٢) مليار فرنك تمثلت بوسائل معيشتهم وإطعام حيواناتهم وبالبذار والسماد الخ .. ولذلك لا بد من تعويضها من أجل تجديد الإنتاج ولذلك لا يدخل هذا الجزء من المنتج الصافي في دورة الثروة ويتبقى فائض مقداره (٣) مليار فرنك.

تحتاج الطبقة المنتجة من أجل تأمين معيشتها ومن أجل تجديد الإنتاج إلى سلع صناعية مثل الألبسة والأدوات الزراعية وغيرها وعليها أن تحصل عليها من الطبقة العقيمة، ويفترض أن قيمة هذه السلع تقدر بـ (١) مليار فرنك ، فتدفع الطبقة المنتجة هذا المبلغ إلى الطبقة العقيمة كثمن للسلع التي اشترتها منها. وما تبقى من المنتج الصافي (٢) مليار فرنك يدفع لطبقة الملاك على شكل ريع الأرض (أجور) المقدمة من قبلهم إلى الطبقة المنتجة.

طبقة الملاك العقاريين التي حصلت على (٢) مليار فرنك سوف تستخدمها لتلبية معيشتها، فهي بحاجة إلى المواد الغذائية من جهة فتشتريها من الطبقة المنتجة وتدفع قيمتها (١) مليار فرنك يعود من جديد إلى الطبقة المنتجة ، وهي بحاجة من جهة أخرى إلى سلع مصنوعة تشتريها من الطبقة العقيمة وتدفع قيمتها (١) مليار فرنك.

وهكذا تكون الطبقة العقيمة قد حصلت على (٢) مليار فرنك، واحد منها من الطبقة المنتجة والآخر من طبقة الملاك العقاريين، وبدورها سوف تستخدمها لتأمين معيشتها وشراء المواد الأولية اللازمة لصناعتها والتي لا تتوفر إلا عند الطبقة المنتجة، فتشتريها الطبقة العقيمة منها وتدفع (٢) مليا فرنك. وعلى هذا النحو تكون المليارات الثلاثة التي خرجت في البداية من الطبقة المنتجة قد عادت إليها.

ومع أن اللوحة الاقتصادية التي قدمها (كنه) احتوت على مجموعة من المتناقضات والعيوب والنواقص ، سواء من حيث التسليم بنظرية المنتج الصافي أم من حيث أسس التقسيم الطبقي للمجتمع. فإنها أبرزت فكرة دوران الثروة وتوزيع الدخل وخضوعها إلى قوانين موضوعية يتحدد بمقتضاها الدخل الفردي، ولقد كان هذا من أهم الموضوعات التي عني بها الفكر الاقتصادي.

٤ – السياسة الفيزيوقراطية:

بناء على التحليل الاقتصادي للفيزيوقراط والنتائج التي توصلوا إليها تبلورت نظرياتهم في عدد من الطرق العملية والتطبيقات التي طالبوا بتطبيقها من أجل تحقيق (النظام الطبيعي).تجلت في ثلاثة أمور:

أ– دور الدولة في الحياة الاقتصادية:

انطلاقا من فكرتهم من أن القانون الطبيعي يحقق مصلحة المجتمع وأنه يسود بشكل تلقائي وعفوي، فقد دعا الفيزيوقراطيون إلى إزالة كل التشريعات والقوانين المعرقلة لسيادة القانون الطبيعي، كما دعوا إلى تقليص سلطة الدولة وإزالتها في النهاية، ولكنهم قبل ذلك رأوا أن تطبيق القانون الطبيعي والنظام الطبيعي يستوجب تدخل الدولة في المرحلة الأولى واللجوء إلى تشريعاتها وقوانينها أحياناً، شريطة أن يكون هذا التدخل في أضيق الحدود.

اعتقد الفيزيوقراط أن الفرد سيسعى طوعاً ، إذا ترك دون ضغط أو إكراه، وبرغبة عميقة إلى تنفيذ القوانين الطبيعية . ودور الدولة عندهم ينبغي أن يتجه إلى المساعدة في تطبيق تلك القوانين. ولكي تستطيع الدولة القيام بمهمتها هذه ينبغي أن تكون السلطة العليا والتامة والكاملة للملك الذي يجب أن يطاع، ذلك لأنه مرتبط بتشريعاته التي تتكون تعبيراً عن مقتضيات النظام الطبيعي الذي يكون الملك قد تعرف عليه وتفهمه.

فدور الدولة إذا ينحصر عند الفيزيوقراطين في النقاط التالية:

- مساعدة الأفراد في تطبيق القوانين الطبيعية.
- المحافظة على الملكية لأن الوضع الطبيعي بنظر الفيزيوقراط (هو أن حق التملك يجب أن يكون مصوناً ومأموناً بقوة سلطة مستعلية).
- نشر التعليم والثقافة وبالدرجة الأولى تعليم (مبادئ النظام الطبيعي) لكل فرد حتى يمتثل لأوامر هذا النظام.
- القيام بالأشغال العامة (الطرق والأبنية) وكل ما يساعد على زيادة إنتاجية مصدر الثروة وهو الزراعة.
- تسهيل تصدير المنتجات الزراعية وتسهيل مبادلتها داخليا وخارجياً.

ب- سياسة المبادلات:

الفيزيوقراط نظروا إلى النشاط التجاري سواء أكان داخلياً أما خارجياً على أنه عقيم لا يولد منتجاً صافياً ولا يضيف قيمة، فعملية التبادل بحد ذاتها هي عملية غير منتجة. من ذلك نرى أن تصورهم للمبادلة هو مناقض للفكرة المركانتيلية التي كانت تقول بأن التجارة هي خير وسيلة لزيادة ثروة الدولة، أما عن السبب في نظرتهم إلى التجارة على أنها عملية غير منتجة وعقيمة فإنه يرجع إلى عدم فهمهم للأشكال الأخرى للثروة وحصر الثروة عندهم بالشكل المادي أي زيادة الإنتاج.

إن التجارة بنظر الفيزيوقراط لا تنتج ثروة جديدة، وقد تنتج ربحاً، وهذه النظرة تنطبق على التجارة بشكليها الخارجي والداخلي، ولكنهم مع ذلك لا يدعون إلى منع التجارة أو تقييدها، بل دعوا على العكس إلى الحرية التجارية وإلغاء الرسوم وإزالة كافة العقبات التي تعترض طريق انتقال البضائع (وخاصة المحاصيل الزراعية) من منطقة إلى أخرى سواء داخل البلد أو خارجه.

يرى الفيزيوقراطيون أن التجارة الخارجية ليست مفيدة مثلها مثل التجارة الداخلية، ويرجعون ذلك إلى أن زيادة صادرات بلد ما عن طريق اعتماد التجارة الخارجية سيؤدي إلى تدفق النقد داخل الوطن وبالتالي زيادة الكتلة النقدية، وهذا يؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي عجز الدول الأخرى عن شراء السلع الوطنية، ولكن كل ذلك لم يمنع الفيزيوقراطيون من الاعتقاد بأن هناك تجارة واحدة فقط مفيدة داخل الوطن وخارجة وهي تجارة المنتجات الزراعية.

مجمل القول أن سياسة المبادلات عند الفيزيوقراطيون داخلية أم خارجية هي من أجل دعم القطاع الزراعي وتصريف منتجاته لأفضل الشروط والأسعار.

وتبقى الإشارة الأخيرة في سياق المبادلات أن الفيزيوقراطيون كانوا ضد تجارة النقد، أي ضد انتقال النقد من مكان إلى آخر وذلك لأنم وقفوا موقف معادي للفائدة وبالتالي للإقراض بفائدة باستثناء الإقراض من أجل الإنتاج الزراعي.

جـ- النظام الضريبي:

يقوم النظام الضريبي المقترح من قبل الفيزيوقراط على فكرتهم للمنتج الصافي في الزراعة. فبما أن الزراعة هي وحدها التي تنتج ريعاً صافياً فإن عليها وحدها عبء الضريبة عن المجتمع. وبما أن المنتج الصافي يذهب إلى أيدي طبقة الملاك الزراعيين فهذه الطبقة وحدها ينبغي أن تدفع الضريبة حيث أن دخل الطبقة

المنتجة والعميقة يذهب في مجملة نحو الاستهلاك وتجديد الإنتاج، ويحدد الفيزيوقراط هذه الضريبة بنسبة (٣٠-٣٥%) من دخل العقاريين.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن المدرسة الفيزيوقراطية هي أول من نادى بعدم عدالة نظام الضريبة غير المباشرة لأن هذا النظام لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في ظروف الأفراد وخاصة في المداخيل، لذلك فضلوا الاتجاه مباشرة نحو الضريبة المباشرة واقتطاعها من الطبقة الغنية في المجتمع.

أفكار عامة حول الفيزيوقراطية:

١- الزراعة أكثر إنتاجية من الصناعة والتجارة وهي النشاط الوحيد الذي يشكل المنتج الصافي الذي يقصدون به الفائض في الإنتاج.
٢- دعوا إلى إقامة نظام اقتصادي مستند إلى الحرية الاقتصادية والملكية الفردية.
٣- كان لهم أفكار اقتصادية لا تقل أهمية عن فكرة القانون الطبيعي والتي من أبرزها حق كل إنسان في التمتع بالحياة وحقة في ممارسة مواهبه وحق في التملك.
٤- يرى فرانسوا كنة أن هناك قطاع اقتصادي واحد قادر على خلق الثروة وهو القطاع الزراعي.
٥- يقف الفيزيوقراطيون موقف معادي من زيادة الادخار لاعتقادهم بأن ذلك سوف يقلل من تصريف المنتجات الزراعية.